الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
الجلسة ٣
المعقودة يوم الاثنين
٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الثالثة

الرئيس: السيد موثاورا (كينيا)

المحتويات

طلبات الاستماع

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستمرة (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

../..

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr. GENERAL
A/C.4/50/SR.3
29 November 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

طلبات الاستماع

١ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأنه تلقى رسالة تتضمن استماع يتعلق بغوام في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال. واقترح، طبقا للممارسة المعتادة، تعميم الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق اللجنة والنظر فيها في جلسة لاحقة.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - الرئيس: وجه النظر إلى ١١ رسالة تتضمن طلبات استماع بشأن البند ١٨ من جدول الأعمال تتعلق بجبل طارق (A/C.4/50/2 و Add.1) وكاليدونيا الجديدة (A/C.4/50/3) والصحراء الغربية (A/C.4/50/4 و Add.1) وغوام (A/C.4/50/5 و Add.1-5). واعتبر أن اللجنة تود الاستجابة لهذه الطلبات.

٤ - وقد تقرر ذلك.

٥ - الرئيس: أبلغ اللجنة بأنه فيما يتعلق بطلب الاستماع المقدم من السيد رودي بشأن مسألة الصحراء الغربية، قد أجرى مشاورات مع الأطراف المعنية وموظفي اللجنة الآخرين بالإضافة إلى مكتب الشؤون القانونية الذي قدم رأيه بشأن المسألة. وقال إنه يعتزم إجراء مزيد من المشاورات مع الأطراف المعنية وموظفي اللجنة وسيقدم تقريرا إلى اللجنة.

٦ - السيد لعممرا (الجزائر): قال إنه قبل أن تتخذ اللجنة إجراء بشأن الطلب يجب أولا البت في مسألة روتينية هي مسألة تعميمه، إذ لا ينبغي أن يشكل الاعتراض الذي أعرب عنه أحد الوفود حقا لوقف ذلك التعميم. وقال إنه لا يعترض على إجراء مزيد من المشاورات، ولكنه يجد أن من غير الملائم الإشارة إلى طلب لم يعمم بعد على اللجنة التي قدم لها. ولذلك فإنه يطلب توضيحا لنوايا الرئيس بشأن تعميمه قبل المضي في اتخاذ أي خطوة أخرى.

٧ - السيد بلقائد (المغرب): قال إن وفده سيستمر في معارضة تعميم طلب السيد رودي.

٨ - السيد صمدي (جمهورية إيران الإسلامية): قال، وأيده في ذلك السيد موامبولوكوتو (جمهورية تنزانيا المتحدة) والسيد سينغوي (زمبابوي) إنه يؤيد اعتزام الرئيس مواصلة المشاورات.

٩ - السيد لعممرا (الجزائر): كرر من جديد الإعراب عن القلق الذي عبر عنه ممثل كوبا في الجلسة السابقة من أن إجراء المزيد من المشاورات سيربك الجدول الزمني المعتمد لأعمال اللجنة. وقال إن السيد رودي هو شخص فردي لا يستطيع مد إقامته إلى أجل غير مسمى انتظارا لرد من اللجنة على طلبه. ولذلك

فإنه يأمل أن يسود المنطق ليسمح للسيد رودي بمخاطبة اللجنة، ولكنه يطلب رسميا عدم تعميم أية وثيقة تتعلق بطلب السيد رودي إذا لم يعمم الطلب نفسه رسميا على اللجنة لأنه سيكون أمرا متناقضا مشينا أن يمارس الحق في الرد إذا كانت اللجنة لا تعلم شيئا عن الموضوع.

١٠ - الرئيس: قال إن الجدول الزمني يتميز بالمرونة الكافية ليتيح إذا دعت الضرورة الاستماع إلى ملتمس إضافي وإن المشاورات بشأن المسألة ستتواصل في اليوم التالي.

البند ١٨ من جدول الأعمال: تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة (تابع)

الاستماع إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

مسألة جبل طارق

١١ - بناء على دعوة الرئيس أخذ السيد بوسانو الوزير الأول لجبل طارق مكانا على طاولة الاجتماع.

١٢ - السيد بوسانو (الوزير الأول لجبل طارق): لاحظ أن شعب جبل طارق يطالب بحق تقرير المصير منذ عام ١٩٦٣، وقال إن المملكة المتحدة وهي الدولة القائمة بالإدارة في جبل طارق عليها بصفتها تلك التزام بموجب الميثاق بتطوير الحكم الذاتي ومراعاة التطلعات السياسية لسكان جبل طارق وإنها أيضا من موقعي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي يرسي عالمية انطباق الحق في تقرير المصير. وجبل طارق من الأقاليم المستعمرة القليلة المتبقية، وطالب بأن يسمح له كغيره من الأقاليم الأخرى بتقرير مركزه السياسي بنفسه.

١٣ - ومضى يقول إن حكومته قد شاركت بهمة في استعراض منتصف المدة لخطة العمل للعقد الدولي للقضاء على الاستعمار، الذي طلب إجراؤه في قرار الجمعية العامة ٨٩/٤٩ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤. وقد أتاحت الندوة التي عقدتها اللجنة الخاصة لإنهاء الاستعمار لهذا الغرض فرصة ممتازة للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي لكي توضح حالتها بنفسها وتستكشف مع اللجنة الخاصة النطاق الواسع لخيارات إنهاء الاستعمار المتاحة لها، التي تقوم جميعها بالطبع على أساس الحق في تقرير المصير. وقد طلب جبل طارق من اللجنة الخاصة استعراض صلة المادة ١٠ من اتفاقية أوترخت لعام ١٧١٣ بالبلد لأن الدولة القائمة بالإدارة تستند إليها باعتبارها المعوق الوحيد للاعتراف بحق شعبه في تقرير المصير. وقد رفضت حكومته مرارا تلك الحجة رفضا رسميا، فمن البديهي أنه ليست هناك أمام شعب جبل طارق خيارات لمركزه السياسي إذا كان الخيار الوحيد أمامه هو أن يصبح تركة استعمارية إما للندن أو لمدريد. وقال إنه بوصفه القائد المنتخب لشعب جبل طارق، يطلب الآن من اللجنة أن تأذن للجنة الخاصة بإنهاء الاستعمار طلب فتوى من محكمة العدل الدولية بشأن انطباق المادة المشار إليها على جبل طارق.

١٤ - ومضى يقول إن جبل طارق يواصل، كما طلبته خطة العمل للعقد التعريف بدور الأمم المتحدة في إنهاء الاستعمار ولا سيما كجزء من أنشطته لليوم الوطني. ويدرك شعب جبل طارق تماما الحملة من أجل

تقرير المصير وإنهاء الاستعمار. وتشارك حكومته مشاركة كبيرة في أعمال الأمم المتحدة في ذلك المجال. وقال إن شعبه يثق في المنظمة بوصفها محفلا يناصر مفهوم المساواة.

١٥ - وقال إن مما يؤسف له أن المساواة غائبة تماما عن القرارات التي تتخذها اللجنة سنويا بشأن جبل طارق والتي يعامل كل منها جبل طارق، تحت إصرار اسبانيا، وكأنه غير موجود. ولكي تدعم اسبانيا الموقف الذي يتعذر الدفاع عنه وهو أن إنهاء استعمار جبل طارق ليس حالة لتقرير المصير وإنما استعادة لوحدة اسبانيا الإقليمية فسرت الدعوة إلى إجراء مفاوضات بينها وبين المملكة المتحدة الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٩٢٤ (د - ٢٣) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، بأنها تخويل بالمطالبة بالإقليم. بيد أنه لا يمكن لقرار للجمعية العامة أن يوجد مثلما ادعت اسبانيا، مبدأ يحرم شعبا معينا من حق عالمي غير قابل للتصرف.

١٦ - ومضى يقول إن شعب جبل طارق يرفض أيضا قرار الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د - ٢٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ الذي رفض نتيجة استفتاء عام ١٩٦٧ الذي جرى في جبل طارق لأن القرار يمكن تفسيره، بسبب ذكره لمبدأ الوحدة الإقليمية والإشارة إلى تقويض الوحدة الوطنية، بأنه تأييد لادعاء اسبانيا السيادة على جبل طارق. إن هذا القرار الذي يبدو أنه يدين التشاور الحر مع شعب مستعمر لمعرفة رغباته، لم يسبق له مثيل في اللجنة الرابعة. وقد أعلن ممثل المملكة المتحدة في اللجنة آنذاك اللورد كارادون، عن حق، أنه ليس جديرا بالأمم المتحدة ووصمة عار في جبين اللجنة شأنه في ذلك شأن كل قرار لاحق يعيد تأكيد مثل هذا الموقف.

١٧ - وقال إن جبل طارق لا يمكن إنهاء الاستعمار فيه إلا بتطبيق الإجراءات الواردة في خطتي العمل اللتين أيدتهما الجمعية العامة في عامي ١٩٨٠ و ١٩٩١ بشأن بقية الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ووجه نظر اللجنة في هذا الصدد إلى الفقرة ٥ من القرار ١١٨/٣٥ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ التي ترفض أي عمل انفرادي من جانب الدول الاستعمارية ينتهك حق الأقاليم في تقرير المصير.

١٨ - وأضاف قائلا إن اللجنة الخاصة، بعد ثلاث سنوات من الحوار المباشر مع ممثلي جبل طارق، قد كونت تصورا جديدا بشأن مسألة جبل طارق وفهما أفضل لتطلعات شعبه. وتتوقع حكومته أن تنمو استجابة مماثلة في الجمعية العامة. كما تأمل أيضا أن ترى تغيرا في موقف اسبانيا والتزاما جديدا من جانبها بشأن حق تقرير المصير لجميع الشعوب بمن فيهم شعب جبل طارق.

١٩ - ومضى يقول إنه يدعو الأمين العام رسميا أو ممثلا خاصا له إلى زيارة جبل طارق في أقرب وقت ممكن وتقديم تقرير في هذا الشأن إلى الجمعية العامة طبقا للفقرة ٨ من خطة العمل لعام ١٩٩١ (A/46/634/Rev.1). كما أن حكومته ملتزمة تماما بإجراء استفتاء بشأن تقرير المصير تحت إشراف الأمم المتحدة في موعد لا يتجاوز ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ مثلما دعت إلى ذلك الفقرة ٧ من خطة العمل. وتتطلع حكومته إلى أن تقف اللجنة إلى جانب شعب جبل طارق.

٢٠ - وانسحب السيد بوسانو.

الاستماع إلى مقدمي الالتماسات

مسألة جبل طارق (A/C.4/50/2 و Add.1)

٢١ - بناء على دعوة الرئيس أخذ السيد شخونماكارز (المجموعة الهولندية في جمعية أصدقاء جبل طارق الدولية) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٢٢ - السيد شخونماكارز (المجموعة الهولندية في جمعية أصدقاء جبل طارق الدولية): قال إن جمعية أصدقاء جبل طارق الدولية التي أنشئت رسميا في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ هي حركة من أفراد على نطاق العالم يؤيدون شعب جبل طارق في كفاحه من أجل حقوقه الوطنية. وتضم أكثر من ٥٠٠ ١ عضو من ٦٤ بلدا يؤمنون بوصفهم ديمقراطيين، بحقوق الأفراد والمجتمعات في تقرير المستقبل الذي يريدونه. وليس مقبولا أن يحاول بلد ديمقراطي نظريا هو اسبانيا، ضم إقليم فقده قبل ثلاثة قرون مضت دون مراعاة لمشاعر من يعيشون فيه، فعندما يتعلق الأمر بجبل طارق تعود اسبانيا أسيرة لجنون العظمة المتطرفة في الوطنية الذي اتسم به الجنرال فرانكو. ومن الصعب بخلاف ذلك فهم السبب في استمرار مضايقتها لجبل طارق والسبب في أن يطغى شعورها بأن جبل طارق يمثل جزءا من أرضها على حق سكان جبل طارق في أن يختاروا مصيرهم بأنفسهم. لقد كان جبل طارق جزءا من اسبانيا حتى عام ١٧٠٤ ولكن لم يعد كذلك من ذلك التاريخ. وتساءل عن سبب سعي اسبانيا إلى حذف ٢٩١ سنة من تاريخ جبل طارق لإرضاء كبريائها الذاتية.

٢٣ - وقال إن اللجنة قد تود تفادي إزعاج المملكة المتحدة واسبانيا والاستمرار في التظاهر بأن جبل طارق هو مشكلة ثنائية متروكة لهذين البلدين. ومن ناحية أخرى إذا كان المجتمع الدولي يتوق فعلا إلى أداء ولاية العقد الدولي للقضاء على الاستعمار، فينبغي له أن يفعل أكثر من ذلك لفهم الطابع الحقيقي لجبل طارق وتطلعات سكانه. فجبل طارق أمة، لا هي بالأنكليزية ولا بالاسبانية، وإنما أمة ذات هوية متميزة تماما تريد حق تقرير المصير، وطالب اللجنة بتسهيل تحقيق ذلك.

٢٤ - وانسحب السيد شخونماكارز.

٢٥ - وبناء على دعوة الرئيس أخذت الآنسة روبكن (الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات).

٢٦ - الآنسة روبكن (الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي): قالت إن الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي وهو محفل لمنظمات الشباب التابعة للأحزاب السياسية الليبرالية على نطاق العالم يمثل أكثر من مليون شاب ليبرالي في أكثر من ٤٥ بلدا، ينظم حملات بشأن الحقوق السياسية والمدنية في حالات الافتقار إليها، ومنها حالة جبل طارق.

٢٧ - ومضت تقول إن اتحاد الشباب الليبرالي الراديكالي يؤيد إنهاء الاستعمار بطريقة ديمقراطية لجبل طارق منذ عام ١٩٩١ وتهتم مكوناته بطريقة معالجة الدولة المتروبوليتانية والبلد الذي يسعى إلى ضم جبل طارق للمسألة. ويعتقد الاتحاد أن سبب عدم اعتراف المجتمع الدولي بالحقوق الأساسية لجبل طارق هو أن كلا من المملكة المتحدة واسبانيا عضو مؤثر في الأمم المتحدة، فليست هناك معوقات خطيرة أخرى تعترض سبيل حرية جبل طارق الوطنية. ولا شك في أن ممثل لاسبانيا يمكنه ادعاء أن اسبانيا مستعدة لأن تحترم مصالح سكان جبل طارق، ولكنها هي شخصيا تعتقد أنهم ليسوا مجرد سكان، فهم شعب يجب احترام حقوقه. وأدانت الموقف المغالي في الوطنية الذي اتبعته اسبانيا بشأن الموضوع من أجل قطعة صغيرة من الأرض فقدت منذ ٣٠٠ عام مضت. وفيما يتعلق بذلك الموضوع بالذات، يبدو أن اسبانيا لم تتطور منذ عهود دكتاتوريتها الفاشية وإنما تنتهز أية فرصة لمضايقة سكان جبل طارق الذين لم يكونوا قط من الاسبان - إذ استقروا في الإقليم بعد عام ١٧٠٤ ولن يكونوا أبدا من الاسبان.

٢٨ - وقالت إنه ما لم يساعد المجتمع الدولي جبل طارق في تفادي قبضة اسبانيا فقد تفلت المشكلة من حدود السياسة، إذ يشعر شعب جبل طارق بالضيق والاشمئزاز من إنكار حقوقه الإنسانية والمدنية الجماعية الأولية. وطبقا لأهداف العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ينبغي أن تضطلع الأمم المتحدة بالدور الرائد لضمان حقوق جبل طارق.

٢٩ - وانسحبت الأنسة روبكن.

مسألة كاليدونيا الجديدة (A/C.4/50/3)

٣٠ - بناء على دعوة الرئيس أخذ السيد أوريغي (المؤتمر الشعبي) مكانا على طاولة مقدمي الالتماسات.

٣١ - السيد أوريغي (المؤتمر الشعبي): قال إنه بعد إعلان رئيس جمهورية فرنسا استئناف التجارب النووية، تكونت حركة مناوئة للأسلحة النووية في كاليدونيا الجديدة تضم الكنائس والأحزاب السياسية والاتحادات النقابية والمجموعات البيئية بالإضافة إلى أفراد وتجمعات أخرى، فاعتمدت اقتراحا يطالب بالوقف الكامل الفوري للتجارب مشيرا الى مخاطرها على الصعيدين المحلي والعالمي ومذكرا بأن الجمعية العامة للأمم المتحدة أدانت جميع الأنشطة العسكرية التي تنفذها الدول الاستعمارية في الأقاليم التي تقوم بإدارتها.

٣٢ - ومضى يقول إن الجمعية العامة ذكرت أيضا أن الأقاليم المستعمرة ينبغي ألا تخضع للتجارب النووية أو لتجارب أسلحة الدمار الشامل. كما اعتمدت بلدان محفل جنوب المحيط الهادئ في عام ١٩٨٥ اتفاقية لجعل المحيط الهادئ منطقة لا نووية وأدانت مجموعة رأس الحربة الميلانيزية قرار الحكومة الفرنسية باستئناف التجارب النووية في المحيط الهادئ. وقد طلب البرلمان الأوروبي بصراحة في نيسان/أبريل ١٩٩٥ أن تمسك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي عن إجراء التجارب النووية، واتخذ في حزيران/يونيه قرارا يعرب عن الأسف للقرار الفرنسي باستئناف تلك التجارب. ونظم عدة آلاف من المواطنين احتجاجات

سلمية مناهضة للأنشطة النووية في شهرين تموز/يوليه وآب/أغسطس ١٩٩٥. وفي ١٣ أيلول/سبتمبر سار ١٠ ٠٠٠ شخص في مظاهرة في شوارع نوميا وطالبت الحركة باستشارة الشعوب المعنية. ودعت استراليا الى وقف تصدير اليورانيوم للصناعة النووية. كما طلبت من رئيس جمهورية فرنسا أيضا التراجع عن قراره، آخذا في اعتباره أن ٦٥ في المائة من الشعب الفرنسي يعارضون استئناف التجارب النووية في بولينيزيا. وأيدت ذلك الموقف الكنيسة الانجيلية في كاليدونيا الجديدة وجزر لويالتي نظرا للمخاطر التي تهدد الجزر المرجانية بسبب تكرر التفجيرات الجوفية باطراد وانطلاق التكسينات الخطرة.

٣٣ - ومضى يقول إنه ينبغي جعل جنوب المحيط الهادئ منطقة لا نووية ولكن ذلك لا يمكن أن يتحقق إلا بحصول المستعمرات المعنية على الاستقلال الكامل. فقد كان مركز فرنسا للتجارب النووية يقع في الجزائر ولكن ما أن حصل ذلك البلد على استقلاله نقل ذلك المركز الى جزر موروروا المرجانية. إذ أن مسألتي الاستقلال وإجراء التجارب النووية في مستعمرة ما مترابطتان. وطلب اضافة تاهيتي الى قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي اضافة الى كاليدونيا الجديدة. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة فقد أعلن المؤتمر الشعبي و ٣٢ من الأعيان التقليديين وهم الأمناء الحقيقيون على شعب الكاناك سيادة ذلك الشعب في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤. وقد أرسل قرارهم الى رئيس جمهورية فرنسا التي يعترف دستورها بأعراف ومركز شعب الكاناك ولكن لم ترد إجابة حتى الآن.

٣٤ - ومضى يقول إن الحالة السياسية في الإقليم لا تزال يسودها الاضطراب، فالحكومة الفرنسية لا تزال عازفة عن منح الاستقلال لكاليدونيا الجديدة وهي ثالث أكبر منتجي النيكل في العالم، وقد أتاح قانون إطاري للممثلين المحليين إدارة شؤون البلد والانتقال بالتالي نحو الاستقلال ولكن لذلك السبب نفسه غير القانون منذ الستينات. وتنكر الحكومة الفرنسية أيضا الاستقلال على شعب الكاناك وتفضل أن تستند الى اتفاقات ماتينيو التي لا تكفل مثل هذا الاستقلال. وعلى الرغم من ذلك، وبعد ١٤١ عاما من الآثار المضرة للاستعمار الفرنسي، فلا يزال الاستقلال هو ما يتمناه شعب الكاناك ويطلبه. وينتظر المؤتمر الشعبي دعوة من رئيس جمهورية فرنسا لمناقشة السيادة لشعب الكاناك.

٣٥ - وانسحب السيد أوريغي.

مسألة الصحراء الغربية (A/C.4/504 و Add.1)

٣٦ - بناء على دعوة الرئيس اتخذ السيد أحمد (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) (جبهة البوليساريو) مكانا على مائدة مقدمي الالتماسات.

٣٧ - السيد أحمد (الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب) (جبهة البوليساريو): أشار الى أن أول لجنة تحقيق أوفدتها الأمم المتحدة الى الصحراء الغربية قبل عشرين عاما مضت وكذلك محكمة العدل الدولية في حكم لاحق، لم تؤيدا إدعاءات المغرب بصدد الاقليم آنذاك. والشعب الصحراوي قد اختار الاستقلال منذ البداية وهي حقيقة كان يمكن أن يؤكدها الاستفتاء على حق تقرير المصير الذي تحث الأمم

المتحدة على إجرائه منذ عام ١٩٦٥، فلو جرى لانتهى الاستعمار سلميا وطبيعيا. وبدلا من ذلك غزا المغرب البلد وفرض احتلالا استعماريا بشعا يشكل إهانة لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة يقاومه الشعب الصحراوي منذ عشرين عاما.

٣٨ - وقال إن اعتماد خطة التسوية للصحراء الغربية الواردة في قراري مجلس الأمن ٦٥٨ (١٩٩٠) و ٦٩٠ (١٩٩١) التي وافق عليها الطرفان، قد تم من خلال تنازلات قدمها الجانب الصحراوي بحسن نية، ولكن التنفيذ اللاحق للترتيبات المتفق عليها بشأن الاستفتاء المقترح قد قوض عن عمد بشروط تحديد هوية الناخبين الجديدة والشروط الأخرى التي طلبها المغرب. وبعد تنازلات اضافية من الجانب الصحراوي وزيارة قوبلت بالترحيب للصحراء الغربية قامت بها بعثة لمجلس الأمن في حزيران/يونيه ١٩٩٥، أصبحت مصداقية الاستفتاء على تقرير المصير تعتمد أساسا الآن على صدق وشفافية عملية تحديد هوية الناخبين وضمانات الأمم المتحدة للامتثال لنتائج الاستفتاء وحل القضايا الانتقالية مثل خفض معسكرات القوات المغربية واعتماد مدونة للسلوك والافراج عن السجناء السياسيين وتبادل أسرى الحرب ووجود مراقبين مستقلين.

٣٩ - ولقد مارست حكومة المغرب التزوير على نطاق واسع، وكانت آخر الحالات الصارخة هي إدعاءات لا تصدق طرحها ٣ ٠٠٠ مستوطن أمام لجنة تحديد الهوية، ومن المحتمل جدا أنهم قد دربوا على حفظ تفاصيل هويات زائفة لقنت لهم. بيد أن ضعف التدريب لا يصمد لأدنى عملية من التدقيق. ولذلك تساءل عن الكيفية التي ستحل بها اللجنة قضايا آلاف المستوطنين الذين يدعون أنهم صحراويون، فلا توجد إجابة مقنعة على ذلك السؤال الذي تعتمد عليه مصداقية عملية الاستفتاء في الصحراء الغربية. فالأمر لا يقتصر على تدفق ضخم من الطلبات، فهناك أدلة على أن حكومة الدولة القائمة بالإدارة تسيطر على خطى واتجاه العملية، وتتوفر تلك الأدلة من بعثة مجلس الأمن ومن النائب السابق لرئيس لجنة تحديد الهوية وعدد من الصحف ومن منظمة أمريكية غير حكومية هي منظمة رصد حقوق الإنسان. ويتبين من تلك المصادر أن حكومة المغرب تمارس الضغط على جميع الأطراف لتأمين عدم إجراء عملية الاستفتاء بطريقة شفافة. وتعرضت منظمة رصد حقوق الإنسان نفسها للمضايقات. فشجبت المنظمة في رسالة مفتوحة وجهتها لأعضاء مجلس الأمن العرقلة المنتظمة لعملية الاستفتاء وحثت المجلس على ارسال إشارة قوية للحكومة المغربية لكي تتوقف فورا عن تدخلها في عملية البعثة، إذ تخشى هذه المنظمة أن تضطر البعثة الى الانسحاب إذا لم يتح لها على وجه السرعة ما يلزم من الأدوات والسلطة لتنظيم وإجراء استفتاء حر نزيه.

٤٠ - ومضى يقول إن كل ما سبق يحتم أن تبذل الأمم المتحدة الجهود اللازمة لاستعادة مصداقية العملية وضمان التنفيذ النزيه الشفاف لخطة التسوية إذ ليست مصداقية الأمم المتحدة هي وحدها التي تتعرض للخطر الآن وإنما أيضا سلم وأمن المنطقة ككل.

٤١ - والتفت الى حقوق الإنسان في الصحراء الغربية فقال إن الحكومة المغربية مسؤولة على مدى العشرين عاما الماضية من الاحتلال، عن اختفاء أكثر من ١ ٠٠٠ فرد من الصحراويين، ولا يزال مئات

الصحراويين مفقودين ويتزايد القمع باقتراب موعد الاستفتاء. وبعد أن أشار الى حالة حدثت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢، رفضت فيها بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية أن توفر الحماية لستة شبان صحراويين لجأوا الى قاعدتها في سمارا، حكمت عليهم بعد ذلك بالسجن لمدة عشرين عاما محكمة عسكرية مغربية، لاحظ أن ثمانية شبان صحراويين قد حكم عليهم مؤخرا في ٢٣ حزيران/يونيه ١٩٩٥ بعقوبات تتراوح بين ١٥ و ٢٠ عاما لاشتراكهم في مظاهرة سلمية تأييدا للاستقلال.

٤٢ - ومضى يقول إن حالة حقوق الإنسان في الصحراء الغربية قد تدهورت على نحو مقلق منذ وصول بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية. كما أن الحجة القائلة بعدم قدرة البعثة على فعل شيء لأن حقوق الإنسان لا تقع ضمن ولايتها، لا يمكن أن توفر عذرا إذ أن اتفاقيات جنيف لحماية حقوق السكان المدنيين الخاضعين لاحتلال أجنبي هي قواعد للقانون الإنساني لا تحتاج الى ولاية صريحة لكي تناصرها بعثة للأمم المتحدة. وتود جبهة البوليساريو أن تكرر طلبها المقدم في عام ١٩٩٣ الى لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بإيفاد لجنة لتقصي الحقائق الى الصحراء الغربية، كما تود أيضا أن تخطر اللجنة بأن جبهة البوليساريو أفرجت عن ٢٠٠ أسير مغربي إعرابا عن رغبتها في السلم في عام ١٩٨٩ ولكن لم تسمح لهم الحكومة المغربية بالعودة الى بلدهم.

٤٣ - ومضى يقول إن الأشهر المقبلة ستكون حيوية لعملية السلم، فإجراء استفتاء نزيه حر غير متحيز للشعب الصحراوي لتحديد مستقبله هو النهج الذي اتفق عليه والذي ينسجم هو وحده مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وتعتقد جبهة البوليساريو أيضا أن إجراء حوار مباشر مسؤول بناء بينها وبين مملكة المغرب يمكن أن يساعد في تهيئة بيئة تفضي الى تنفيذ شفاف ونزيه لخطة السلم.

٤٤ - وانسحب السيد أحمد.

مسألة غوام (A/C.4/50/5 و Add.1)

٤٥ - بناء على دعوة الرئيس، اتخذ السيد باركنسون (رئيس المجلس التشريعي الثالث والعشرين في غوام) مكانا على الطاولة.

٤٦ - السيد باركنسون (رئيس المجلس التشريعي الثالث والعشرين في غوام): قال إنه على الرغم من أن كثيرا من بلدان العالم الثالث قد تحررت سياسيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، أعيد استعمار معظمها اقتصاديا في الوقت ذاته، فمتى ناء كاهل بلدان العالم الثالث تحت ثقل أعباء الديون الفادحة أو الاستثمار الأجنبي الكثيف، أصبحت مستعبدة للعالم الأول. وتتضح هذه العملية في غوام حيث يملي السياسات الاقتصادية للبلد المقرضون لا احتياجات السكان.

٤٧ - ومضى يقول إن الأشكال الجديدة للتلاعب الاقتصادي مثل الترتيبات المختلفة "للتجارة الحرة" تجتمع مع عوامل أخرى فتنشئ وتديم نظاما يمكن البلدان الصناعية الغنية من مواصلة استغلالها لموارد العالم الثالث، وإن ممارسة فرض الشروط الاقتصادية والسياسية عن طريق التدخل العسكري لا تزال سائدة.

٤٨ - ومضى يقول إن أهداف الأمم المتحدة يجب أن تتغير لتعكس حقائق الاستعمار الاقتصادي الجديد للعالم الثالث وإن دول العالم الثالث لن تستطيع أن تقف موقف الند للند في السيطرة الداخلية على اقتصاداتها وفي التفاوض اقتصاديا مع بلدان العالم الأول إلا إذا توحدت في اتحاد اقتصادي خاص بها. ويجب أن يكون من بين أهداف هذا الاتحاد الامتناع الجماعي عن دفع الديون المستحقة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على العالم الثالث للعالم الأول، وتقييد قدرة العالم الأول وآلياته على استغلال الموارد الطبيعية وعمالة العالم الثالث وفرض قيود وتعريفات تجارية لحماية الموارد والصناعة في بلدان العالم الثالث وفرض رقابة نقدية وغيرها لوقف الاستغلال الاقتصادي من جانب مصالح العالم الأول.

٤٩ - أما العالم الأول فينبغـــي له أن يتعلم من تجربة الأمبراطورية الرومانية بأنه سوف يدمر نفسه بنفسه ما لم يتوقف عن استغلال الشعوب الأخرى ويعيد غرس القيم الأخلاقية ويقيم العدالة للشعوب المستعمرة في شكل تقرير المصير بشأن مركزها السياسي في المستقبل ووقف الهيمنة الاقتصادية والاستعمار الجديد والاستقلال لبلدان العالم الثالث. وطلب من الأمم المتحدة أن تكون الخطوة التالية في مسعى غوام نحو إنهاء الاستعمار هي إيفاد بعثة زائرة الى غوام لمساعدة شعب تشامورو في تحقيق حلمه في تقرير المصير.

٥٠ - وانسحب السيد باركنسون.

٥١ - وبناء على دعوة الرئيس اتخذت الآنسة ألفاريز كريستوبال (المجلس التشريعي الثالث والعشرون في غوام) مكانا على الطاولة.

٥٢ - الآنسة ألفاريز كريستوبال (المجلس التشريعي الثالث والعشرون في غوام): أكدت أن مشروع قانون كمنولث غوام، الذي تنظر فيه الولايات المتحدة حاليا، والذي ينص على حكم ذاتي محدود في ظل مركز سياسي انتقالي ليس قانونا لتقرير المصير، وإنما هو يعترف بحق تقرير المصير لشعب تشامورو الأصلي الأمر الذي يجد تأييدا ساحقا في غوام. وأعربت عن اهتمامها بتأمين ألا يفسر خطأ التغيير في المركز السياسي لأن غوام يمكن أن تحذف في تلك الحالة من قائمة الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، مما يحرم شعب تشامورو من الوسيلة الوحيدة لإنهاء الاستعمار. وأعربت عن أملها في إكمال عملية الاستعراض التي تأخرت كثيرا، بحيث يتسنى لكونغرس الولايات المتحدة الموافقة على مشروع القانون على الرغم من عدم التيقن من نتائج مبادرة غوام القديمة العهد بشأن التغيير السياسي، فإن غوام مستعدة تماما لمواجهة تحدي الحكم الذاتي ولن تقبل أية ردود غير محددة لتلك المبادرة.

٥٣ - ومضت تقول إن سياسات الهجرة التي تفرضها الدولة القائمة بالإدارة على غوام تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بإنهاء الاستعمار، وتتسبب في وصول تدفقات منتظمة من المهاجرين الى غوام مما يلحق الضرر بتكوينها الديمغرافي ويعرض للخطر الشديد ممارسة شعب تشامورو الصادقة لحقه في تقرير المصير، ويثير القلق بشكل خاص الأثر الاقتصادي والاجتماعي للمهاجرين من ميكرونيزيا لا سيما وأن الدولة القائمة بالإدارة قد أخفقت في الوفاء بالتزامها في تقديم الإغاثة الاقتصادية اللازمة

في هذا الصدد وتنازع في التكاليف الموثقة. وفضلا عن ذلك فقد تفاوضت بشأن اتفاقات الهجرة ذات الصلة دون مشاركة غوام فيها. وأعربت عن أملها في أن ينجح قانون الكمنولث بصيغته المقترحة في الحد من الهجرة.

٥٤ - وقالت إن الوجود العسكري الكبير للدولة القائمة بالإدارة في غوام بدأ يتغير كنتيجة لجهودها الرامية الى الحد من الانفاق العسكري. ومن شأن التوصيات التي قدمتها وزارة الدفاع الأمريكية لتوحيد المرافق العسكرية أو نقلها أو إغلاقها أن تحدث أثرا معاكسا في اقتصاد غوام بالنظر الى كبر عدد الوظائف المفقودة، وتشير توصية أخرى بأن تحتفظ حكومة الولايات المتحدة بالأصول ذات الصلة بما فيها الأراضي من أجل طوارئ غير محددة في المستقبل، مما سيحرم شعب غوام من استخدامه هذه الأصول في أنشطة اقتصادية بديلة. لذا كانت هذه التوصيات غير مقبولة اطلاقا ولا يمكن الدفاع عنها، وغوام مستمرة في ممارسة الضغط على حكومة الولايات المتحدة من أجل إعادة الأصول والأراضي بدون الشروط المرهقة التي فرضت في هذا الشأن. ولذلك يواجه إنهاء الاستعمار في غوام المعوقات التي تقرضها المصالح العسكرية للولايات المتحدة بالإضافة الى سياسات حيازة الأراضي المطبقة، حيث قامت الدولة القائمة بالإدارة بمصادرة ثلث مساحة الأراضي في البلد لاستخدامها هي، وبفرض نظامها القانوني من طرف واحد في هذا الصدد. وتمثل هذه الاستيلاءات انتهاكا لعملية إنهاء الاستعمار الشرعية التي تشترط سيطرة الشعب الواقع تحت الحكم الاستعماري على موارده الطبيعية والتصرف فيها بحرية ودون تدخل.

٥٥ - ولقد ركزت أساسا محاولات غوام الأولية في مجال التنمية الاقتصادية، والتي تعرضت للقمع، على توفير حوافز لمنتجات غوام المؤهلة للدخول الى الولايات المتحدة. بيد أن كثيرا من الصناعات في غوام قد استبعدت بسبب التغييرات التعسفية اللاحقة في تعريف تلك المنتجات، فأدت مثل هذه الإجراءات الى الشعور بأن مصالح غوام الاقتصادية قد ضحي بها من أجل اهتمامات استراتيجية تجبها. وبدأت غوام بدلا من ذلك، ورغبة منها في تنمية اقتصاد مكتف ذاتيا، في تطوير الجزيرة كمركز سياحي لتتفادى الاعتماد على التمويل من الولايات المتحدة. وعلى الرغم من زيادة ايراداتها التجارية بدرجة كبيرة كنتيجة لذلك، فإن التنوع الاقتصادي يواجه خطر التقويض بسبب السياسات التي تتيح للدولة القائمة بالإدارة التحكم في أفضل الأراضي في الجزيرة ويتعين معالجة هذه المعوقات بغية إتاحة الفرصة لظهور مستوى مقبول من النمو في القطاعات الأخرى.

٥٦ - وفي الختام أوصت بأن يركز القرار الذي سيوضع بشأن القضية على الاعتراف بحق شعب تشامورو في تقرير المصير، وإصلاح برنامج الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بنقل الممتلكات على وجه السرعة الى شعب غوام؛ وبالاعتراف بأن شعب تشامورو يمثل الآن أقلية في وطنه كنتيجة للهجرة الى غوام، والحاجة الى التعجيل بالمفاوضات بين الدولة القائمة بالإدارة وحكومة غوام فيما يتعلق بقانون كمنولث غوام، والحاجة الى أن تسرع الدولة القائمة بالإدارة في نقل الأراضي الى شعب غوام، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان حقه في الممتلكات، والاعتراف بالحقوق السياسية لشعب تشامورو واحترامها، إضافة الى حقوقه الثقافية وهويته الإثنية، والاستجابة الى المشاغل المتعلقة بالهجرة، وتسهيل إرسال بعثة زائرة قريبا الى غوام، وتسهيل مشاركة شعب غوام في المنظمات الدولية، وإعادة جميع الأصول والأراضي المتعلقة بالقواعد العسكرية للولايات المتحدة الى شعب غوام عند ومع اغلاقها.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٢٠